واقع الشمول المالي الرقمي ومساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية

د. محمد بوعتلي
المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي بالجزائر، مخبر دراسات وبحوث حول الاقتصاد الرقمي.
mbouatlli@esgen.edu.dz

الملخص

عالجت هذه الورقة البحثية موضوع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية، وهدفت إلى الوقوف على واقعه، بالإضافة إلى إبراز مساهمته في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولتحقيق هذا الهدف تناولت الورقة في جزئها الأول علاقة الشمول المالي الرقمي بأهم محددان له، وهما معدل انتشار الإنترنت ومعدل امتلاك الحسابات المالية، بحيث تم مقارنة فجوة الاستخدام المالي الرقمي وفجوة التغطية لكل منهما، بالإضافة إلى دراسة الفجوة بين الجنسين في مجال الاستخدام المالي الرقمي، إضافة إلى مقارنة نسبة مستخدمي الإنترنت في الدول العربية، وتم هذا كله بالاعتماد على البرنامج الإحصائي R، كما تناولت الورقة في جزئها الثاني مساهمة الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، بحيث تم التوصل إلى العديد من النتائج الهامة والأولى من نوعها بالنسبة لدراسة حالة الدول العربية.

الكلمات المفتاحية

الشمول المالي، التحول الرقمي، التكنولوجيا المالية، الدول العربية، التنمية المستدامة.

Abstract

This research paper dealt with the issue of digital financial inclusion in the Arab countries, and aimed to determine its reality, in addition to highlighting its contribution to achieving sustainable development goals. To achieve this goal, the paper dealt, in its first part, with the

relationship of digital financial inclusion with its two most important determinants, namely the Internet penetration rate and the rate of owning financial accounts, so that the digital financial use gap and the coverage gap for each were compared, in addition to studying the gender gap in the field of digital financial use, in addition To compare the percentage of Internet users in the Arab countries, and all this was done based on the statistical program R. The second part of the paper also addressed the contribution of digital financial inclusion to achieving sustainable development goals in the Arab countries. So that many important and first results of its kind have been reached for the case study of the Arab countries.

Keywords

Financial inclusion, digital transformation, financial technology, Arab countries, sustainable development.

مقدمة

تزايد في السنوات الأخيرة الاهتمام بموضوع الشمول المالي الرقمي، لدوره الكبير في تحقيق الاستقرار المالي وفي دعم نمو اقتصاديات الدول، حيث يعني مصطلح الشمول المالي الرقمي توفير المنتجات المالية المناسبة لاحتياجات جميع أفراد المجتمع في الوقت و الزمان المناسبين بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، إذ أن تحقيق الشمول المالي الرقمي في دولة ما، يضمن تطوير المؤسسات المالية في هذه الأخيرة، كما يسمح بتحقيق التنافسية في القطاع المالي، مما يساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في دعم النمو الاقتصادي وفي تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، في هذا الإطار تبلورت الإشكالية الرئيسية لدراستنا كما يلي:

ما هو واقع وتحديات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية، وما هي مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة؟

من جهة أخرى، تظهر أهمية موضوع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية، من خلال الدور الذي يلعبه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك لكون أن الشمول المالي الرقمي أصبح يمثل بعداً أساسياً في مكافحة الفقر والجوع والبطالة، ويساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال

توسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية لمختلف شرائح المجتمع، وأمام ما تشهده الدول العربية من ازدياد في حدة الفقر والبطالة، حسب البحوث والتقارير، من جهة، وتدنى مؤشرات الشمول المالي للدول العربية كمجموعة، من جهة أخرى، تظهر أهمية إعطاء الأولوية للشمول المالي باعتباره عاملاً أساسياً في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، من خلال تبني متطلباته القائمة على دراسة العوامل المادية والاقتصادية والتنظيمية والثقافية التي تحد من فرص وصول الخدمات المالية الرسمية، وتؤثر بشكل خاص على الفقراء والنساء والشباب وسكان الأرياف.

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول تناول الإطار المفاهيمي للدراسة، الجزء الثاني تناول واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية، أما الجزء الثالث والأخير فلقد تناول مساهمة الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية.

I الإطار المفاهيمي للدراسة

سنتطرق في هذا الجزء النظري من دراستنا إلى كل من مفهوم الشمول المالي وأهميته، مفهوم التحول الرقمي وفوائده، بالإضافة إلى مفهوم الشمول المالي الرقمي.

1. مفهوم الشمول المالي

يعرف الشمول المالي وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المناسبين، وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (دردور وحركات، 2020، ص. 4)

كما يعرف أيضا بأنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية و التوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف

ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية. (صندوق النقد العربي، 2015، ص. 1)

في نفس السياق يمكن تعريف الشمول المالي بأنه عملية تعزيز الوصول بأسعار معقولة في الوقت المناسب والكافي لمجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الخاضعة للرقابة المالية واستخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع من خلال تطبيق الطرق القائمة والمبتكرة التي صممت خصيصا لذلك، بما في ذلك التثقيف و التعليم المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية، وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي. (البرادعي، 2015، ص. 3)

2. أهمية الشمول المالي

إن اتساع دائرة المستفيدين من الخدمات المالية ستساهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، بالإضافة إلى دعم القطاع المصرفي وتشجيع الادخار، كما تكمن أهمية التمكين والشمول المالي كمحور مهم في منظومة دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة لدورها في تقديم الدعم والتمويل لتتحول إلى شركات صغيرة ومتوسطة مولدة للأعمال وفرص العمل. وهناك منافع عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. (نيفين، 2018، ص. 4)

كذلك فإن للشمول المالي أهمية كبيرة تتجلى في ما يلي: (دردور و حركات، 2020، ص. 5)

• تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات؛

• يؤثر على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة وبفئات محددة من المجتمع من جهة أخرى مثل المرأة والشباب؛

• التركيز على وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر للخدمات المالية ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم المنتجات والخدمات المالية المناسبة لها؛

• المساهمة في خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة؛

• يساهم في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي بما يسمح للحكومة بزيادة إيراداتها الضريبية.

3. مفهوم التحول الرقمي

نقصد بالتحول الرقمي استخدام التكنولوجيا لدعم عمليات التغيير الجذري في العمليات المؤسسية (Terry & Others, 2009, p. 11)، كما يمكن تعريفه بأنه عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات وفرص تزيد من قيمة منتجها (البار، 2020، ص. 2).

في نفس السياق فإن التحول الرقمي هو الاستثمار في الفكر وتغيير السلوك لإحداث تحول جذري في طريقة العمل، عن طريق الاستفادة من التطور التقني الكبير الحاصل لخدمة المستفيدين بشكل أسرع وأفضل، ويوفر التحول الرقمي إمكانات ضخمة لبناء مجتمعات فعالة، تنافسية ومستدامة، عبر تحقيق تغيير جذري في خدمات مختلف الأطراف من مستهلكين وموظفين ومستفيدين، مع تحسين تجاربهم وإنتاجيتهم عبر سلسلة من العمليات المتناسبة، مترافقة مع إعادة صياغة الإجراءات اللازمة للتفعيل والتنفيذ والمراقبة (الهيئة العراقية لخبراء التكنولوجيا، 2020، ص. 6).

4. فوائد التحول الرقمي

للتحول الرقمي فوائد عديدة من أهمها: (الهيئة العراقية لخبراء التكنولوجيا، 2020، ص. 13)

• تغيير نماذج العمل والارتقاء بأساليب التفكير؛

• تحقيق جذري في الخدمات المقدمة للأفراد في مجالات الصحة والتعليم والأمن وتحسين تجاربهم وإنتاجيتهم؛

• تحسين الكفاءة وتقليل الإنفاق وتقليص الإجراءات وتطبيق خدمات جديدة بسرعة ومرونة؛

• إعادة تشكيل الطريقة التي يعيش ويعمل ويفكر ويتفاعل ويتواصل بها الناس، اعتمادا على التقنيات المتاحة، مع التخطيط المستمر والسعي الدائم لإعادة صياغة الخيرات العملية؛

• توفير استراتيجية لخلق قيمة تنافسية أعلى وفرق عمل متطورة واستدامة ثقافة الإبداع؛

• تمكين الابتكار بشكل أسرع لتحقيق النتائج المرجوة والسير نحو النجاح؛

• الاستفادة من التقنيات الحديثة لتكون أكثر إدراكا ومرونة في العمل وقدرة على التنبؤ والتخطيط للمستقبل.

5. مفهوم الشمول المالي الرقمي

مصطلح الشمول المالي الرقمي يشير إلى القدرة على الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة وبكلفة مقبولة ضمن إطار تشريعي وقانوني ملائم، يمكن من تقليل الاعتماد على طرق التمويل والخدمات المالية التقليدية، كما أنه يغطي نطاقا جغرافيا أوسع، بما يساعد على تقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأكثر كفاءة، وبتكلفة منخفضة، وبالتالي يزيد من فرص النفاذ إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة ماليا. (بوعيشاوي و غزازي، 2021، ص. 4)

II واقع الشمول المالي الرقمي في الدول العربية

سنتطرق في هذا الجزء الأساسي من دراستنا إلى واقع الشمول المالي الرقمي للدول العربية، بحيث أن البيانات والمعطيات الذي تم من خلالها القيام بهذا الجزء تحصلنا عليها من موقع (datareportal, 2021) الشهير، كما أن هذه البيانات هي بيانات خاصة بالدول العربية لسنة 2021، من جهة أخرى فلقد تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي R لتنظيم ومعالجة وتحليل هذه البيانات.

كذلك فإنه سيتم في هذا الجزء أيضا التركيز على جزئين أساسيان وهما المحددان الأساسيان للشمول المالي الرقمي، والمتمثلان في كل من معدل انتشار الإنترنت ومعدل امتلاك الحسابات المالية، وهذا بمقارنة فجوة الاستخدام المالي الرقمي وفجوة التغطية لكل منهما.

1. الشمول المالي الرقمي ومعدل انتشار الإنترنت في الدول العربية

1.1. المقارنة بين معدل انتشار الإنترنت ومعدل المعاملات المالية عبر الإنترنت في الدول العربية

إن الاهتمام بالتحول الرقمي في الدول العربية من شأنه أن يحقق العديد من المنافع الاجتماعية والاقتصادية، ولهذا عملت أغلب هذه الدول على تطوير بنيتها التحتية الرقمية من خلال تطوير وتمكين شبكة الإنترنت بشكل فعال، واعتماد التقنيات الحديثة المواكبة لعصر الانترنت السريع، فمن خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أن معدل انتشار الإنترنت في أغلب الدول العربية تجاوز 50 بالمائة، كما قارب 100 بالمائة في دول الخليج العربي.

في نفس السياق وعلى الرغم من هذه النتائج الإيجابية التي حققتها الدول العربية، إلا أن الاستفادة من انتشار الإنترنت لم يستغل في العديد من هذه الدول بصفة إيجابية خصوصا في ما يتعلق بالقطاع المالي، فمن خلال نفس الشكل نلاحظ وجود فجوات كبيرة في العديد من الدول العربية بين معدل المعاملات المالية عبر الإنترنت ومعدل انتشار الإنترنت، فعلى الرغم من تحقيق العديد من هذه الدول لمعدلات مقبولة في انتشار الإنترنت إلا أنها حققت معدلات منخفضة جدا ولم تتجاوز 20 بالمائة للمعاملات المالية عبر الإنترنت، ما يبرز الفرص الكبيرة الكامنة التي يمكن استغلالها لتقليص هذه الفجوة وتعزيز الشمول المالي الرقمي.

الشكل رقم (1): المقارنة بين معدل انتشار الإنترنت ومعدل المعاملات المالية عبر الإنترنت في الدول العربية سنة 2021

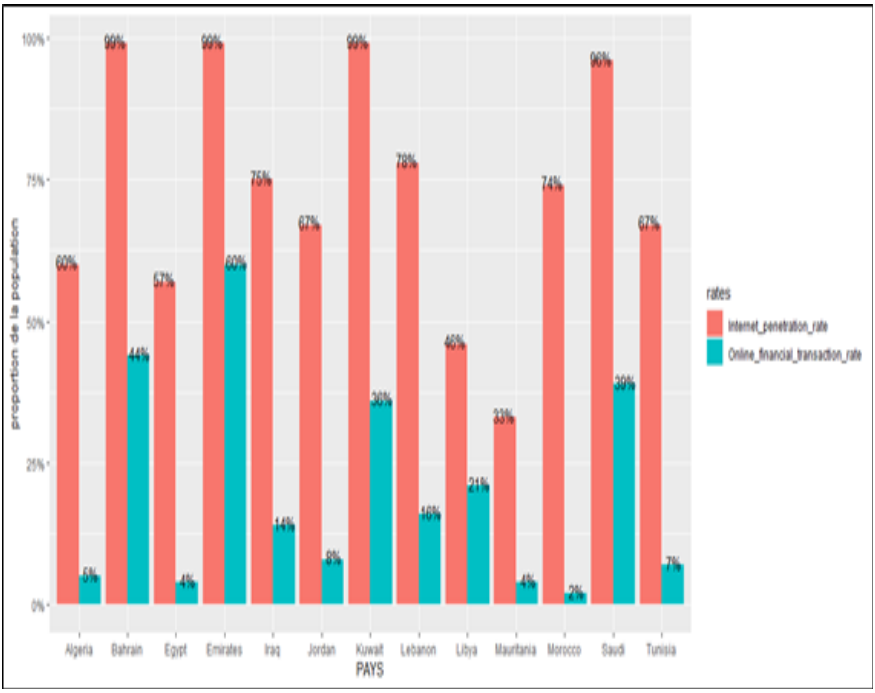

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

2.1. فجوة التغطية المتعلقة بانتشار الإنترنت في الدول العربية

بذلت الدول العربية مجهودات كبيرة من أجل توفير الإنترنت لجميع أفراد المجتمع وبأسعار معقولة، فلقد بلغ العدد الإجمالي للسكان في الدول العربية محل الدراسة سنة 2021 حوالي 317 مليون نسمة، منهم ما يقارب 218 مليون نسمة متصلين بشبكة الإنترنت، أي أن المعدل المتوسط لانتشار الإنترنت في هذه الدول يقدر بحوالي 67 بالمائة، ما يعني بأن فجوة التغطية المتوسطة المتعلقة بانتشار الإنترنت تساوي 32 بالمائة، وهي نسبة كبيرة تعبر عن الأفراد الذين مازالوا غير متصلين بعد بشبكة الإنترنت.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 2، والذي يمثل فجوة التغطية المتعلقة بانتشار الإنترنت، أنه باستثناء دول الكويت والبحرين والإمارات والسعودية التي يتألف منها

مجلس التعاون الخليجي، والتي لم تتجاوز فيها فجوة التغطية 5 بالمائة، فلقد بلغت هذه الفجوة مستويات متباينة في الدول العربية الأخرى بنسب تجاوزت 20 بالمائة، فمن خلال نفس الشكل بلغت فجوة التغطية بشبكة الإنترنت سنة 2021 حوالي (67 بالمائة) في موريتانيا، وهي أعلى نسبة عربيا، تليها ليبيا (54 بالمائة)، فمصر (43 بالمائة) فالجزائر (40 بالمائة)، في المقابل جاءت المغرب (26 بالمائة)، فالعراق (25 بالمائة) ثم لبنان (22 بالمائة) في مراتب متأخرة جدا في الترتيب قبل دول مجلس التعاون الخليجي.

الشكل رقم (2): ترتيب الدول العربية من حيث فجوة التغطية المتعلقة بانتشار الإنترنت سنة 2021

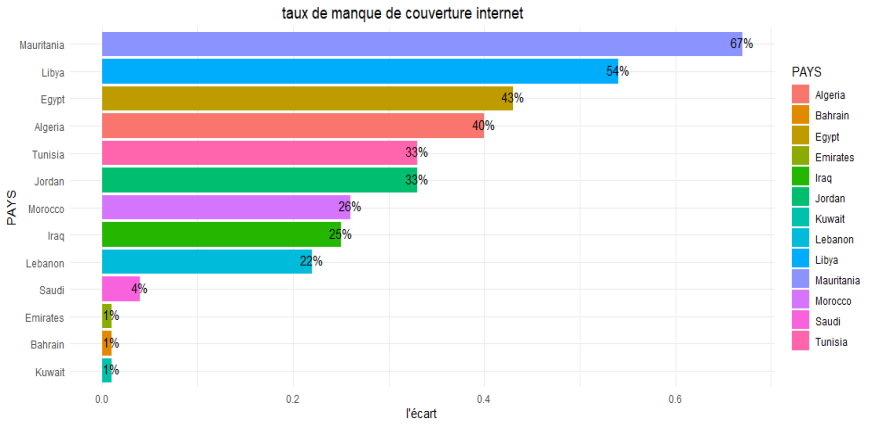

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

3.1. فجوة الاستخدام المالي الرقمي بالنسبة لمعدل انتشار الإنترنت في الدول العربية

من خلال ما سبق ومن خلال تحليلنا للنتائج المتحصل عليها في الشكل رقم (3)، نلاحظ وجود فرصة كبيرة متاحة للعديد من الدول العربية لزيادة المعاملات المالية عبر الإنترنت، وهذا بمقارنتها مع معدل انتشار الإنترنت، ما يبين أنه على الرغم من الاستثمارات التي قامت بها هذه الدول في مجال الاستثمار في مشاريع البنى التحتية للإنترنت وتحقيقها لمعدلات انتشار عالية للإنترنت، إلا أن استغلال هذه الأخيرة في القيام بالمعاملات المالية عبرها مازال محدودا جدا، ما يعيق تحقيق

الشمول المالي الرقمي.

فعلى الصعيد العربي بلغت فجوة الاستخدام المالي الرقمي بالنسبة لمعدل انتشار الإنترنت سنة 2021 حوالي (72 بالمائة) في المغرب، وهي أعلى نسبة عربيا، تليها الكويت (63 بالمائة)، فلبنان (62 بالمائة)، فالعراق (62 بالمائة)، في المقابل جاءت الإمارات (39 بالمائة)، فموريتانيا (29 بالمائة)، ثم ليبيا (25 بالمائة) في المراتب الأخيرة عربيا.

الشكل رقم (3): ترتيب الدول العربية من حيث فجوة الاستخدام المالي الرقمي بالنسبة لمعدل انتشار الإنترنت سنة 2021

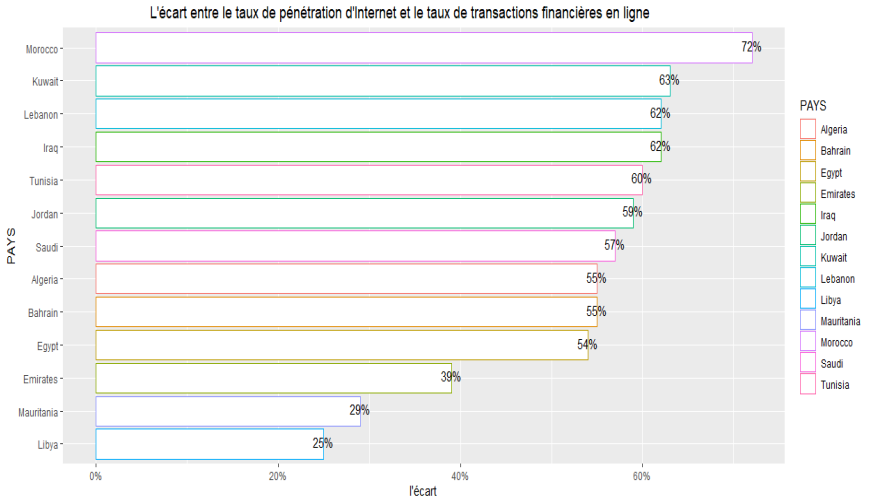

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

إن النتائج التي تحصنا عليها من خلال قيامنا بتصنيف الدول العربية من حيث فجوة الاستخدام المالي الرقمي بالنسبة لمعدل انتشار الإنترنت، لا يعكس مستوى الشمول المالي الرقمي في هذه الدول، بل يعكس نسبة الفرصة الضائعة التي يمكن من خلالها أن تعزز هذه الدول الشمول المالي الرقمي فيها، وهذا لا يتم إلا بالقيام بإصلاحات ومبادرات وإجراءات لتقليص هذه الفجوة وتعزيز الشمول المالي الرقمي.

4.1. المقارنة بين فجوة الاستخدام وفجوة التغطية بالنسبة لانتشار الإنترنت في الدول العربية

إن العمل على زيادة المعاملات المالية عبر الإنترنت يساعد بصفة كبيرة في تعزيز الشمول المالي الرقمي من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الحسابات المالية والتغلّب على تحديات الانتشار المادي للمؤسسات المالية والمصرفية، والطرق التقليدية في تقديمها للخدمات، ومن خلال أيضا دمج الفئات المهمشة، منها التي لا يساعد دخلها المالي المنخفض في الولوج إلى السوق المالي والمصرفي، ومنها القاطنة في المناطق النائية التي تفتقر إلى المؤسسات المالية والمصرفية.

فمن خلال النتائج السابقة ومن خلال أيضا الشكل رقم (4) والذي يعكس المقارنة بين فجوة الاستخدام المالي الرقمي وفجوة التغطية بالنسبة لانتشار الإنترنت، نلاحظ بأن فجوة الاستخدام المالي الرقمي تتجاوز بكثير فجوة التغطية بشبكة الإنترنت في جميع الدول العربية باستثناء دولة ليبيا، ما يعني بأن المعاملات المالية عبر الإنترنت أو بعبارة أخرى فإن الشمول المالي الرقمي في الدول العربية مقيد بأسباب أخرى خلاف عدم انتشار الإنترنت، ما يدعم النتائج التي تحصلنا عليها في السابق.

ولهذا فمن بين الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها، تقوية أطر الأمن السيبراني ووضع القوانين والتشريعات الصارمة التي تضمن حماية المعاملات المالية الرقمية التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات من أجل كسب ثقتهم، بالإضافة إلى تهيئة البيئة التشريعية الملائمة لتشجيع مناخ الاستثمار في القطاع الرقمي، كما يجب أيضا العمل على خلق خدمات مالية رقمية مبتكرة وبسيطة من أجل تعزيز الشمول المالي الرقمي في الدول العربية، كما يجب كذلك إزالة الحواجز أمام المنافسة وزيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لضمان استفادة الجميع من خدمات الإنترنت ذات السرعة العالية والتكلفة المعقولة.

الشكل رقم (4): المقارنة بين فجوة الاستخدام وفجوة التغطية بالنسبة لانتشار الإنترنت في الدول العربية سنة 2021

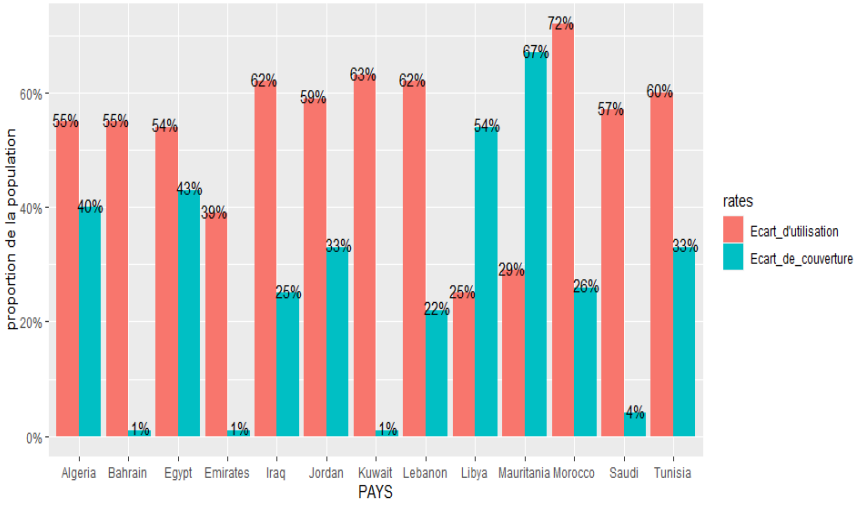

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

2. الشمول المالي الرقمي ومعدل الحسابات المالية في الدول العربية

1.2. المقارنة بين معدل الحسابات المالية ومعدل المعاملات المالية عبر الإنترنت في الدول العربية

ترتبط المعاملات المالية عبر الإنترنت بمعدل انتشار الإنترنت من جهة وبمعدل الحسابات المالية في المؤسسات المالية والمصرفية من جهة أخرى، فبعد أن توصلنا إلى وجود فجوات كبيرة في العديد من الدول العربية بين معدل المعاملات المالية عبر الإنترنت ومعدل انتشار الإنترنت، سنقوم في هذه المرحلة بدراسة وتحديد حجم الفجوات بين معدل الحسابات المالية ومعدل المعاملات المالية عبر الإنترنت.

كما هو معروف فإن من أهم شروط المعاملات المالية عبر الإنترنت امتلاك الأفراد لحسابات مالية في البنوك والمؤسسات المالية، فمن خلال الشكل رقم (5) نلاحظ أن معدل امتلاك الحسابات المالية في الدول العربية سنة 2021 بلغ مستويات جد متقدمة في دول الخليج العربي، أين تجاوز 70 بالمائة، بينما بلغ في الدول العربية الأخرى محل الدراسة مستويات مقبولة تراوحت ما بين 20 و65 بالمائة.

في نفس السياق وعلى الرغم من هذه النتائج الإيجابية التي حققتها الدول العربية، إلا أن الاستفادة من امتلاك الأفراد لحسابات مالية لم يكن مقبولا، فمن خلال نفس الشكل أيضا وعند القيام بمقارنة معدلات امتلاك الأفراد للحسابات المالية ومعدل المعاملات المالية عبر الإنترنت، نجد وجود فجوات كبيرة وفرص ضائعة ضخمة يمكن استغلالها لتعزيز الشمول المالي الرقمي في هذه الدول.

الشكل رقم (5): المقارنة بين معدل الحسابات المالية ومعدل المعاملات المالية عبر الإنترنت في الدول العربية سنة 2021

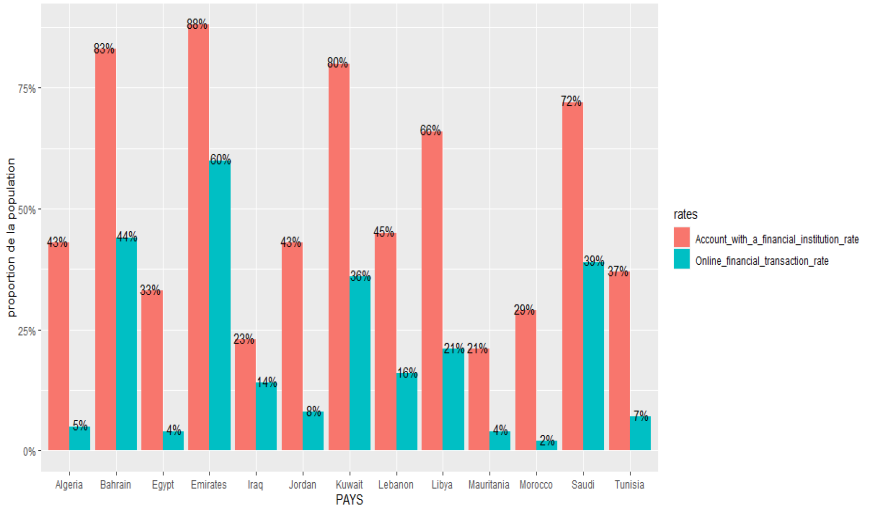

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

2.2. فجوة التغطية المتعلقة بامتلاك الحسابات المالية في الدول العربية

نلاحظ من خلال الشكل رقم (6)، والذي يمثل فجوة التغطية المتعلقة بامتلاك الحسابات المالية، أنه باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، والتي لم تتجاوز فيها فجوة التغطية 30 بالمائة، فلقد بلغت هذه الفجوة مستويات كبيرة جدا في الدول العربية الأخرى بنسب تجاوزت 30 بالمائة ووصلت إلى نسبة كبيرة جدا.

الشكل رقم (6): ترتيب الدول العربية من حيث فجوة التغطية المتعلقة بامتلاك الحسابات المالية سنة 2021

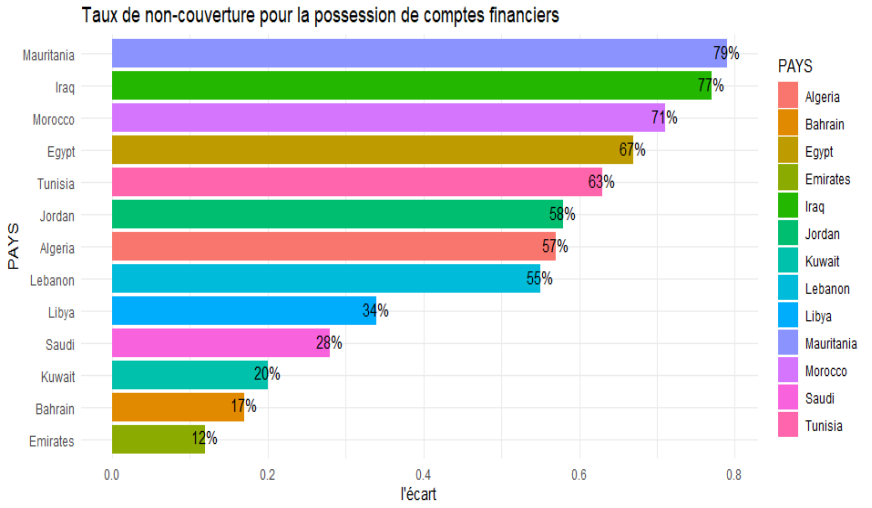

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

فبلغت هذه الفجوة سنة 2021 حوالي (79 بالمائة) في موريتانيا، وهي أعلى نسبة عربيا، تليها العراق (77 بالمائة)، فالمغرب (71 بالمائة) ثم مصر (67 بالمائة)، في المقابل جاءت الجزائر (57 بالمائة)، فلبنان (55 بالمائة) ثم ليبيا (34 بالمائة) في مراتب متأخرة جدا في الترتيب قبل دول مجلس التعاون الخليجي.

3.2. فجوة الاستخدام المالي الرقمي بالنسبة لمعدل امتلاك الحسابات المالية في الدول العربية

لقد أصبح التحول الرقمي ضرورة ملحة، نظرا للتطور المتسارع للرقمنة واستخدامها والاعتماد عليها في جميع مناحي الحياة، سواء من طرف الأفراد أو من طرف المؤسسات، من بينها المؤسسات المالية والمصرفية التي أصبح لزاما عليها مواكبة هذا التحول الرقمي، وهذا من خلال التحول من تقديم الخدمات المالية التقليدية نحو الخدمات المالية الرقمية، وتشجيع الأفراد على القيام بها، من خلال تقديم التسهيلات اللازمة وتوفير البيئة المناسبة لذلك.

فعلى الصعيد العربي بلغت الفجوة بين معدل الحسابات المالية ومعدل المعاملات المالية عبر الإنترنت سنة 2021 حوالي (45 بالمائة) في ليبيا، وهي أعلى نسبة عربيا، تليها الكويت (44 بالمائة)، فالبحرين (39 بالمائة)، فالجزائر (38 بالمائة)، في المقابل جاءت المغرب (27 بالمائة)، فموريتانيا (17 بالمائة)، ثم العراق (9 بالمائة) في المراتب الأخيرة عربيا، فهذه النتائج لا تعكس بالضرورة عدم مواكبة التحولات الرقمية من طرف المؤسسات المالية والمصرفية في هذه الدول، بحيث أن التحول الرقمي هو مسؤولية الجميع من شركات مالية وعملاء وحكومات، وأن تحقيقه يتطلب خطوات جريئة وسريعة ويرتبط بتغيير أو تعديل القوانين والتشريعات المرتبطة به، ووضع وتشديد معايير الأمن السيبراني.

الشكل رقم (7): ترتيب الدول العربية من حيث فجوة الاستخدام المالي الرقمي بالنسبة لمعدل امتلاك الحسابات المالية سنة 2021

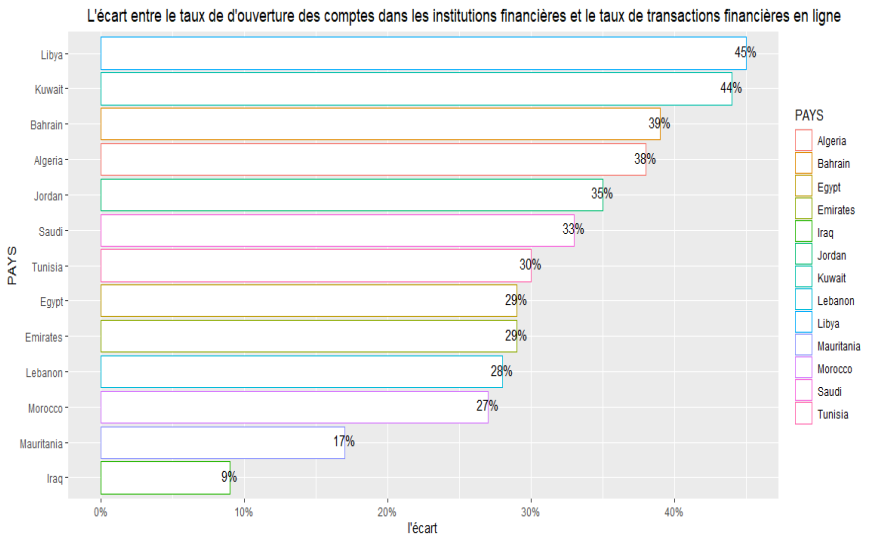

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

4.2. المقارنة بين فجوة الاستخدام وفجوة التغطية بالنسبة لامتلاك الحسابات المالية في الدول العربية

من خلال النتائج السابقة ومن خلال الشكل رقم (8) والذي يعكس المقارنة بين فجوة الاستخدام المالي الرقمي وفجوة التغطية بالنسبة بامتلاك الحسابات المالية،

نلاحظ وجود صنفين من الدول العربية، الصنف الأول تجاوزت فيه فجوة الاستخدام المالي الرقمي فجوة التغطية بامتلاك الحسابات المالية، بحيث ينتمي لهذا الصنف دول مجلس التعاون الخليجي الأربعة، إضافة إلى دولة ليبيا، وتعني هذه النتيجة بأن الشمول المالي الرقمي في الصنف الأول من الدول العربية مقيد بأسباب أخرى خلاف عدم امتلاك الحسابات المالية، ومن أهم هذه الأسباب وجود تأخر في التحول من الخدمات المالية التقليدية نحو الخدمات المالية الرقمية، فرغم الجهود التي تبذلها العديد من المؤسسات المالية في هذه الدول لتشجيع عملائها على التوجه نحو المعاملات المالية عبر الإنترنت وتقديمها لخدمات مبتكرة، إلا أنها لا تستقطب جميع عملائها، فهي تعتبر في نفس الوقت فرصة كبيرة لها من أجل مواكبة التحديات الرقمية لتحقيق الشمول المالي الرقمي.

أما الصنف الثاني فلقد تجاوزت فيه فجوة التغطية بامتلاك الحسابات المالية فجوة الاستخدام المالي الرقمي، وينتمي لهذا الصنف الدول العربية الأخرى التي لا تنتمي إلى الصنف الأول، وتعني هذه النتيجة المتحصل عليها إلى أن الشمول المالي الرقمي في الصنف الثاني من الدول العربية يمكن أن يكون مقيد بعدم امتلاك نسبة كبيرة من الأفراد في هذه الدول لحسابات مالية في البنوك والمؤسسات المالية، فيجب على هذه الدول كمرحلة أولى تشجيع الأفراد من أجل فتح الحسابات المالية، من أجل التقليل من فجوة التغطية وفجوة الاستخدام في آن واحد.

الشكل رقم (8): المقارنة بين فجوة الاستخدام وفجوة التغطية بالنسبة لامتلاك الحسابات المالية في الدول العربية سنة 2021

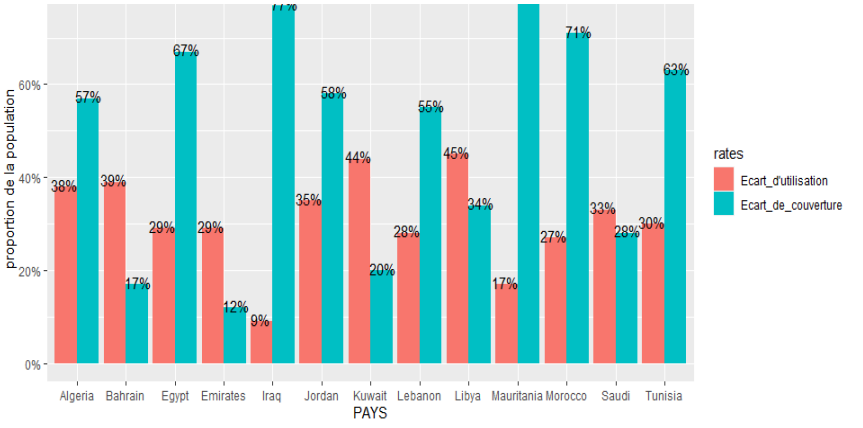

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

3. الفجوة بين الجنسين في مجال الاستخدام المالي الرقمي في الدول العربية

من أهم أهداف التنمية المستدامة هو تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع القطاعات، وهذا لهدف تحسين القدرات البشرية من خلال دعم ريادة الأعمال النسائية، وهذا لا يتم إلا بالعمل على زيادة التمكين المالي الرقمي للمرأة، والذي يعد من أهم العوامل التي تسمح بزيادة الشمول المالي الرقمي من جهة، ودعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.

الشكل رقم (9): الفجوة بين الجنسين في مجال المعاملات المالية عبر الإنترنت للدول العربية سنة 2021

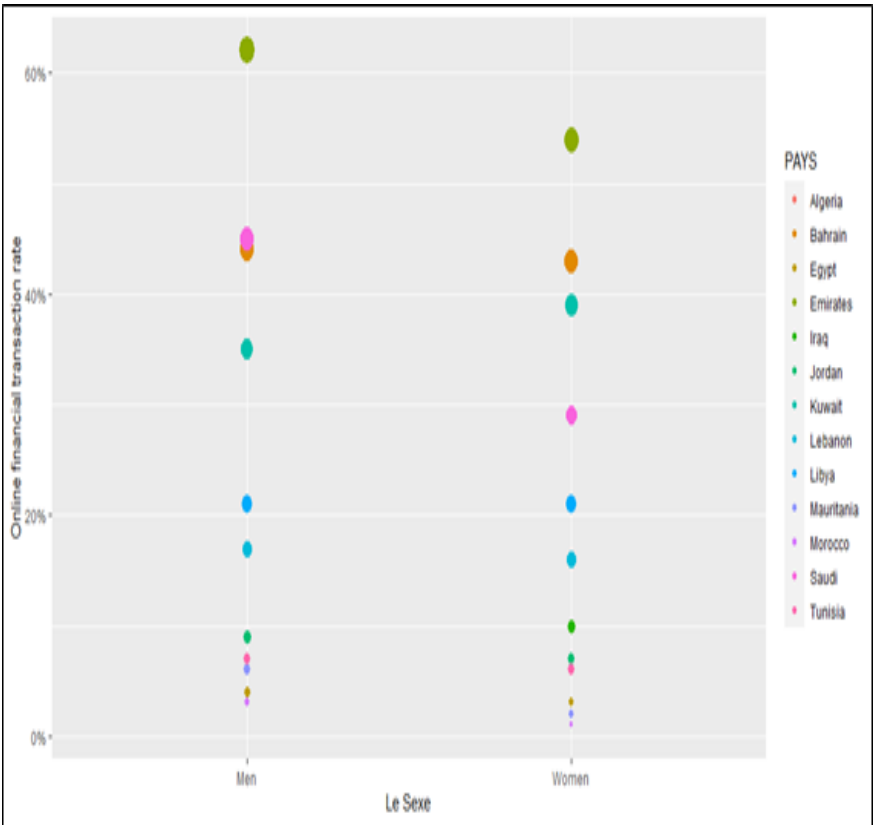

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

مما سبق ومن خلال الشكل رقم (9) والذي يلخص بصفة عامة الفجوة بين الجنسين في مجال المعاملات المالية عبر الإنترنت للدول العربية سنة 2021، نلاحظ أن غالبية الدول العربية كانت فيها نسبة المعاملات المالية عبر الإنترنت بالنسبة للرجال أكثر من النساء، ما يوضح بأن الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرقمية من قبل المرأة العربية مازال تحت المستوى المطلوب مقارنة مع الرجل، فالشمول المالي الرقمي لا يتحقق إلا بالعمل على سد الفجوة بين الجنسين، وهذا عن طريق ابتكار خدمات مالية رقمية تستهدف بشكل خاص المرأة العربية من أجل تمكينها ماليا ورقميا.

في نفس السياق ومن خلال الشكل رقم (10) نلاحظ بأن الدول العربية سجلت نتائج مقبولة في سد الفجوة بين الجنسين في مجال المعاملات المالية عبر الإنترنت، ففي الكويت تجاوزت نسبة المعاملات المالية الرقمية للنساء (39 بالمائة من عدد النساء) نظيرتها بالنسبة للرجال (35 بالمائة من عدد الرجال)، كما سجلت ليبيا نتائج ممتازة تعلقت بتحقيق التساوي بين الجنسين في نسبة المعاملات المالية الرقمية، أين سجلت معدل (21 بالمائة) لكلا الجنسين، كما حققت أيضا كل من تونس، لبنان، البحرين ومصر هي الأخرى نتائج جيدة بحيث تجاوزت نسبة المعاملات المالية الرقمية للرجال نظيرتها بالنسبة للنساء بحوالي (1 بالمائة) فقط، ما يضمن مشاركة فعالة للمرأة في تحقيق الشمول المالي الرقمي للدول العربية.

الشكل رقم (10): مقارنة الفجوة بين الجنسين في مجال المعاملات المالية عبر الإنترنت للدول العربية سنة 2021

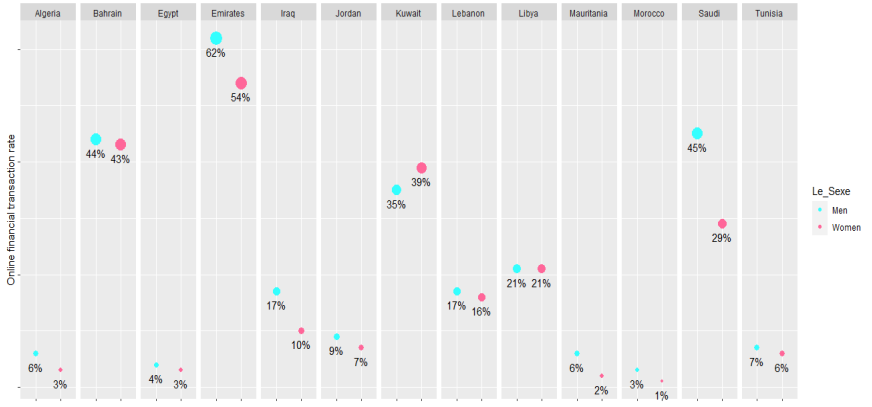

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

4. دراسة مقارنة لنسبة مستخدمي الإنترنت في الدول العربية

من خلال الشكل رقم (11) والذي يمثل ترتيب الدول العربية من حيث نسبة النمو في عدد مستخدمي الإنترنت سنة 2021 بالمقارنة مع سنة 2020، نلاحظ أن بعض الدول العربية سجلت معدلات ممتازة، والبعض منها سجلت معدلات مقبولة، والبعض الآخر سجلت معدلات غير مقبولة بالنظر لمعدلات تغطيتها بهذه الشبكة الحيوية.

الشكل رقم (11): ترتيب الدول العربية من حيث نسبة النمو في عدد مستخدمي الإنترنت ما بين 2020-2021

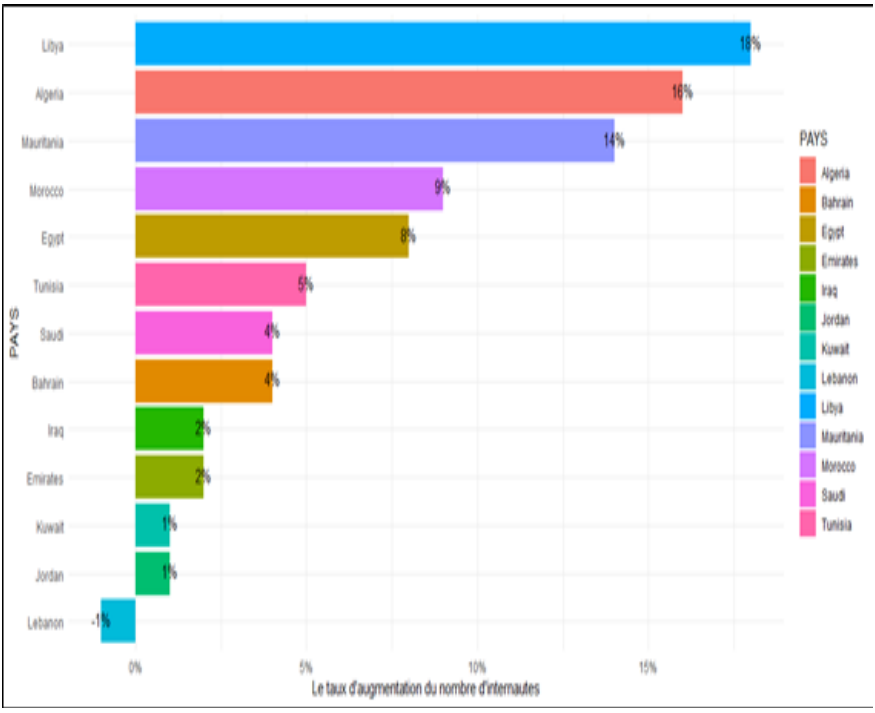

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

فلقد بلغ معدل النمو في عدد مستخدمي شبكة الإنترنت (18 بالمائة) في ليبيا، وهي أعلى نسبة نمو عربيا، تليها الجزائر (16 بالمائة)، فموريتانيا (14 بالمائة)، فالمغرب (9 بالمائة)، وتمثل هذه الدول الصنف الأول من الدول العربية الذي سجلت معدلات ممتازة في ما يخص معدل النمو في عدد مستخدمي شبكة الإنترنت،

ويرجع هذا الارتفاع الكبير في سنة واحدة إلى جائحة كورونا، إثر التدابير التي تم إتخادها خلال هذه الجائحة، مما ساهم في زيادة الاتصال عن بعد بين الأفراد بسبب الإغلاق الذي مس تقريبا جميع القطاعات، نذكر منها على وجه الخصوص قطاع التعليم.

في المقابل سجل العراق معدل نمو في حدود (2 بالمائة)، إضافة إلى الأردن الذي سجل هو الآخر (1 بالمائة)، بينما سجل لبنان (1ناقص بالمائة)، وهي معدلات منخفضة جدا وغير مقبولة مقارنة بنسبة التغطية بشبكة الإنترنت في هذه الدول، على عكس ذلك فلقد سجلت السعودية نسبة نمو في حدود 4 بالمائة مما أهلها لتحقيق نسبة تغطية تقدر بحوالي (96 بالمائة) سنة 2021.

من جهة أخرى ومن خلال الشكل رقم (12) نلاحظ أن منطقة الشرق الأوسط هي التي سجلت أكبر عدد من الأفراد المستخدمين لشبكة الإنترنت، وترجع هذه النتيجة لعدد السكان المرتفع لدول هذه المنطقة، بحيث أخذت مصر أكبر حصة في هذه المنطقة وفي جميع المنطقة العربية، كما حلت منطقة المغرب العربي في المنطقة الثانية، متبوعة في المرتبة الثالثة بمنطقة الخليج العربي.

الشكل رقم (12): ترتيب الدول العربية حسب المنطقة من حيث عدد مستخدمي الإنترنت سنة 2021

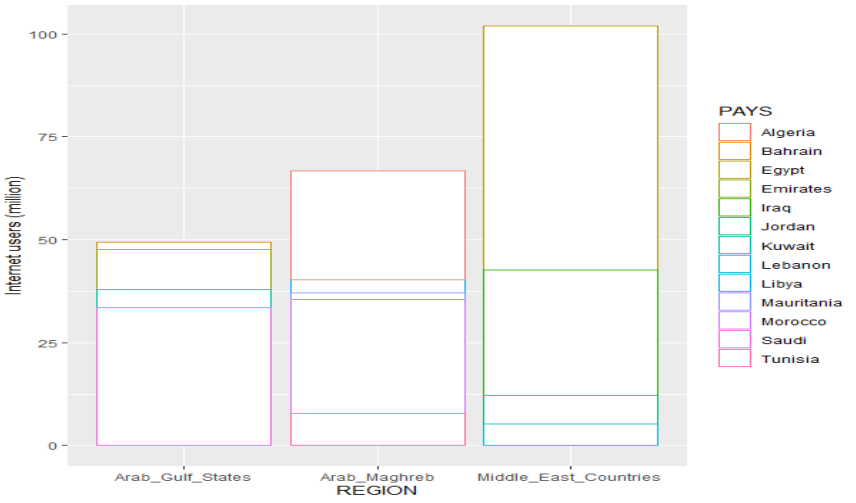

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج R

III مساهمة الشمول المالي الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية

يمكن أن يقدم الشمول المالي الرقمي مساهمة حاسمة وكبيرة في تسريع التقدم نحو تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة وتحقيق منافع مجتمعية مهمة في الدول العربية، ومن بين أهم مساهمات الشمول المالي الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية نجد:

1. الشمول المالي الرقمي كعنصر تمكين للحد من الفقر والمساواة بين أفراد المجتمع العربي

يساعد الشمول المالي الرقمي ويساهم في تغطية نطاق جغرافي واسع، وهذا يكون بتقديم الخدمات المالية بصورة أسرع وأقل تكلفة وأكثر كفاءة من الخدمات المالية التقليدية، فهو بذلك يساهم في تمكين الأفراد محدودي الدخل، وفئات محددة من المجتمع مثل المرأة والشباب من امتلاك حسابات للمعاملات المالية الرقمية، ويفتح الباب لجميع الخدمات المالية كالادخار والتأمين والائتمان، مما يساعدهم على بناء حياة أفضل والخلاص من براثين الفقر.

2. المساهمة في ارتفاع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع العربي

وهذا من خلال تحسين إنتاجية الاقتصاد وإرساء العدالة الاجتماعية، والحد من البطالة من خلال توفير فرص العمل، خصوصا بالنسبة للأفراد الذين يعيشون في الريف.

3. تحقيق الاستقرار المالي في الدول العربية

يساهم الشمول المالي الرقمي بنسبة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي للدول العربية، من خلال تشجيع التعامل عبر القنوات الرسمية وتضييق الخناق على القنوات غير الرسمية المنتشرة كثيرا في الدول العربية، بحيث تتميز الخدمات المالية الرقمية بالسرعة وبالتكاليف المنخفضة مما يشجع الأفراد على الاعتماد عليها وبالتالي تشجيعهم بصفة غير مباشرة على إتباع القنوات الرسمية، ما يساهم بنسبة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي للدول العربية.

4. تنمية القطاع المالي والمصرفي

يمكن لحسابات المعاملات المالية الرقمية أن تفتح باب الحصول على التمويل للأشخاص غير المتعاملين مع النظام البنكي، حيث توفر لهم مدخلا أساسيا أو سبيلا للحصول على الخدمات المالية على نطاق أوسع، مما يعزز من التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية، وبالتالي تنمية القطاع المالي والمصرفي.

5. تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تطور الشمول المالي الرقمي سمح بظهور منتجات مالية رقمية جديدة ساعدت على تحديد الدرجات الائتمانية بسهولة، مما سمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدخول إلى السوق المالي بسهولة من أجل الحصول على التمويل والاستثمار والنمو وخلق المزيد من فرص العمل.

ولهذا فإن إيصال الخدمات المالية الرقمية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهمية كبيرة جدا، بحيث تُعد هذه الأخيرة من أحد أهم دعائم الاقتصاد في الدول العربية وفي العالم بصفة عامة، وتنميتها لها آثار إيجابية كبيرة على تحسين الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز النمو الاقتصادي.

6. دعم معدلات النمو الاقتصادي

يساهم الشمول المالي الرقمي بصفة كبيرة في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وهذا من خلال تحسين إنتاجية المشاريع الاقتصادية والصناعية والتجارية، وتحقيق الاستقرار المالي، وتنمية القطاع المالي والمصرفي، بالإضافة إلى تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعمل على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل في الدول العربية.

خاتمة

لقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج العملية والميدانية المهمة والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

- وجود فجوة كبيرة للاستخدام المالي الرقمي بالنسبة لمعدل انتشار الإنترنت

في الدول العربية، ما يعكس الفرصة الضائعة التي يمكن من خلالها أن تعزز هذه الدول الشمول المالي الرقمي فيها؛

• فجوة الاستخدام المالي الرقمي تتجاوز بكثير فجوة التغطية بشبكة الإنترنت في أغلب الدول العربية، ما يعني بأن الشمول المالي الرقمي في هذه الدول مقيد بأسباب أخرى خلاف عدم انتشار الإنترنت؛

• وجود فجوة كبيرة للاستخدام المالي الرقمي بالنسبة لمعدل امتلاك الحسابات المالية في الدول العربية؛

• وجود صنفين من الدول العربية، الصنف الأول تجاوزت فيه فجوة الاستخدام المالي الرقمي فجوة التغطية بامتلاك الحسابات المالية، أما الصنف الثاني فلقد تجاوزت فيه فجوة التغطية بامتلاك الحسابات المالية فجوة الاستخدام المالي الرقمي؛

• سجلت الدول العربية نتائج مقبولة في سد الفجوة بين الجنسين في مجال المعاملات المالية عبر الإنترنت؛

• من أهم مساهمات الشمول المالي الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية يوجد الحد من الفقر والمساواة بين الأفراد، المساهمة في ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد، تحقيق الاستقرار المالي، تنمية القطاع المالي والمصرفي، تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى دعم معدلات النمو الاقتصادي.

المراجع

1. أسماء دردور و سعيدة حركات. (2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، المجلد 10، العدد 4 .

2. الهيئة العراقية لخبراء التكنولوجيا. (2020). *مكونات استراتيجية التحول الرقمي ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030*. العراق: كلية المنصور الجامعة.

3. حسين نيفين. (2018). *دراسة الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية*. أبو ظبي: وزارة الاقتصاد للإمارات العربية المتحدة.

4. صندوق النقد العربي. (2015). *العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي*. أبو ظبي: فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

5. عدنان مصطفى البار. (2020). *تقنيات التحول الرقمي*. السعودية: كلية الحاسبات وتقنية المعلومات، جامعة الملك عبد العزيز.

6. مراد بوعيشاوي وعماد غزازي. (2021). الشمول المالي الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كورونا كوفيد ـ 19. *مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*، المجلد 6، العدد 1 .

7. منى البرادعي. (2015). الشمول المالي: التحدي الجديد. *مجلة المصرفيون*، العدد التاسع، المعهد المصرفي المصري، مصر .

8. datareportal. (2021). *Digital 2021*. Consulté le 08/05/2022, sur datareportal: https://datareportal.com

9. Terry, M., & Others. (2009). ransforming higher education through technology-enhanced learning. *Great Britain: Higher Education Academy* .